

See discussions, stats, and author profiles for this publication at: <https://www.researchgate.net/publication/305544223>

الطوائف الحرفية والاحتكار الطائفي في القدس العثمانية : دراسة حالة طائفة الصاغة من خلال سجلات محكمة القدس الشرعية خلال القرن السابع عشر

Conference Paper · December 2010

CITATIONS

0

READ

1

1 author:



Musa A. Sroor

Birzeit University

18 PUBLICATIONS 0 CITATIONS

SEE PROFILE

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تونس
المعهد العالي لمهن التراث

فعاليات الملتقى الدولي الثاني

الحرف والمهارات والحياة المهنية بالعالم المتوسطي من خلال المصادر الأثرية

تونس، 2 - 4 ديسمبر 2010

جمع النصوص وأعدّها للنشر
فتحي الجراي

تونس - 2015

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تونس
المعهد العالي لمهن التراث

فعاليات الملتقى الدولي الثاني

الحرف والمهارات والحياة المهنية بالعالم المتوسطي من خلال المصادر الأثرية

تونس ، 2 - 4 ديسمبر 2010

جمع النصوص وأعدّها للنشر
فتحي الجراي

بدعم من :



جمع النصوص وأعدّها للنشر

فتحي الجراي

اللجنة العلمية

جمال بن طاهر، منيرة شابوطو رمادي، فوزي محفوظ، أحمد السعداوي، الصادق بن بعزیز، أحمد مشارك، عبد اللطيف المرابط، فتحي البجاوي.

تصميم

توفيق الساسي



حقوق النشر محفوظة للمعهد العالي لمهن التراث

تونس – 2015

الفهرس

5 تصدير
محسن العايب

7 افتتاحية
جمال بن الطاهر

9 تقديم
منيرة شابوطو-رمادي - جولة الحرف

13 أنيس المؤدب
الحرف الموسيقية بإفريقيا الرومانية من خلال المصادر
الايقنوغرافية

21 محمد الغضبان
ملاحظات عن وظيفة النقّاش في دار الضرب الأغلبيّة

53 لطفي عبد الجواد
الشواذكي : مقارنة أولية حول إحدى الحرف بافريقية في العصر
الوسيظ

63 مراد عرعار
الحرف بمدينة تونس من خلال مدونة النقائش الجنائزية الحفصية

77 معروف بالحاج
إبداعات عائلة ابن صارمشق في حرفة التجصيص من خلال دراسة
أنموذجين معماريين

الطوائف الحرفية والاحتكار الطائفي في القدس العثمانية : دراسة حالة طائفة الصاغة من خلال سجلات محكمة القدس الشرعية خلال القرن السابع عشر

موسى سرور¹

المقدمة

شهدت القدس خلال الحقبة العثمانية 1516-1917 خاصة القرون الثلاثة الأولى من الحكم العثماني استقرارا سياسيا عكس أثره على مجمل الحياة الاقتصادية وما تركته من أثر على العلاقات الاجتماعية داخل أفراد المجتمع المقدسي . تميز المجتمع المقدسي بتركيبته الطائفية المعقدة التي ضمت في ثناياها ليس فقط أبناء الديانات السماوية الثلاث وإنما أيضا الطوائف الدينية المختلفة من نصرانية ويهودية والتي ارتبطت بوشائج التبعية مع العالم الخارجي . ومن هنا تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن العلاقة بين الدين والاقتصاد، بمعنى هل خلقت الانتماءات الدينية إنغلاقات وحواجز اقتصادية حالت دون المشاركة الجماعية في الأنشطة الاقتصادية . وكيف نظمت المؤسسة القضائية في القدس والتي مثلتها محكمة القدس الشرعية بقاضيها الحنفي ونائبه الشافعي العلاقة بين الدين والاقتصاد ؟ ومن هنا تهدف الدراسة إلى البحث في العلاقة بين الحرفة والتوزيع الطائفي في المدينة المقدسة خلال القرن السابع عشر ؛ وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية : هل هنالك علاقة بين الحرف والطائفية الدينية في القدس ؟ هل هنالك احتكار من قبل بعض الطوائف الدينية كالنصرانية واليهودية أو الإسلامية لبعض الحرف ؟ ما هي الحرف التي تحتكرها كل طائفة . هل هناك ارتباط بين الأهمية الاقتصادية للحرفة والعائلية ؟ أي هل تحتكر بعض العائلات المقدسية سواء الإسلامية أو النصرانية أو اليهودية لحرفة ما نظرا لقيمتها الاقتصادية ؟ ولمعالجة هذه الإشكالية سيتم دراسة حالة طائفة (حرفة) الصاغة في القدس العثمانية انطلاقا من سجلات محكمة القدس الشرعية والتي تغطي الفترة المعنية . حيث تشكل هذه السجلات المصدر الوحيد في غياب الدراسات المتخصصة بما توفره من معلومات وحقائق دقيقة ومفصلة عن هذا الموضوع .

قراءة في المصادر

تعتبر سجلات المحاكم الشرعية خاصة تلك التي تغطي الفترة العثمانية (1516-1917) من حيث مضمونها التاريخي منطلقا لتوسيع مجال البحث التاريخي وتطوير مناهجه، انطلاقا من

1. دائرة التاريخ والآثار - جامعة بيرزيت / فلسطين.

طرح إشكاليات جديدة تهدف إلى تحديد ملامح الحياة اليومية في مختلف أوجهها ومظاهرها وتعدد فعاليتها وإجراءاتها. وهذا ما يجنبنا اجترار الحقائق التاريخية المتداولة، ويسمح لنا بالتعرف على الجديد من المعطيات التاريخية، فننتقل بذلك في معالجتنا لتاريخ فلسطين الحديث والمعاصر من جمع المعلومات وصياغتها كما هو حاصل اليوم إلى تجديد المادة التاريخية نفسها ونقد مضمونها وتحليلها في إطار منهج تاريخي يأخذ في الاعتبار خصوصية وثائق المحاكم الشرعية ويتلاءم ومضمونها التاريخي. تحتوي على معلومات تاريخية دقيقة في وصفها متنوعة في اهتماماتها، تلمس حياة الفرد وتتصل بحركية المجتمع، وتعبر عن سلوك الأفراد وتحدد نشاطهم الاقتصادي وعلاقاتهم الأسرية ومشاكلهم المهنية. وهذا ما جعل السجلات في نظرنا أشبه بمنجم للمادة الأولية التي تتحدد قيمتها حسب إمكانيات وقدرات الباحث، بحيث يمكن للباحث من خلال قراءة منهجية وتناول علمي لوثائق المحكمة خاصة فيما يتعلق بالنشاطات الاقتصادية داخل المجمع المقدسي والعلاقة أو العلاقات بين الطوائف الحرفية والسلطة القضائية.

سيتم دراسة الموضوع من خلال حوالي 700 وثيقة سجلت في سجلات محكمة القدس الشرعية تتعلق بالحرف في القدس تغطي القرن السابع عشر. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الوثائق - القرن السابع عشر فقط - قد نشرها الدكتور محمود عطا الله². ونظرا للدقة والأمانة الأكاديمية ومنهج النقد التاريخي تم الرجوع إلى السجلات الأصلية والاعتماد على الوثائق الأصلية المسجلة في سجلات محكمة القدس الشرعية انطلاقا من مبدأ ضرورة الاعتماد على النسخ الأصلية وليس المنشورة. تبين لنا هذه الوثائق وجود 52 طائفة حرفية في القدس العثمانية. ومن بين هذه الوثائق هنالك حوالي أربعون وثيقة تتعلق بطائفة الصاغة. ومعظم هذه الوثائق تتعلق بطائفة الطحانين (54 وثيقة)، طائفة القصابين (49) وثيقة، طائفة المعاصرة (53 وثيقة)، طائفة الدالين (72 وثيقة). ويتوزع العدد الباقي على باقي الطوائف الحرفية.

تتناول هذه الوثائق الكثير من الموضوعات المتعلقة بالطوائف الحرفية في القدس مثل تنظيم الطوائف وتعيين مشايخها أو عزلهم. كما تتناول أيضا أحكام القضاة وقراراتهم وتنبهاتهم والتي جاءت لتوضيح أخلاقيات وسلوك المهن المختلفة والتي حددها القضاء والعرف الإسلامي. كما تقدم لنا الوثائق قوائم تضم أسماء أعضاء بعض الطوائف مثل الخبازين والطحانين والقصابين والشماعين والصياغ. فتذكر لنا سجلات المحكمة أن طائفة الصاغة في القدس كان من أعضائها في تاريخ 1 / 8 / 1613 كل من : ناصر الدين بن الزرد كاش، وسمعان بن عبد السيد النصراني القبطي، واصلان بن شاه الأرمني النصراني، وعوده بن خليل، ويعقوب بن حنا السعدي، وبغدصار بن اسكندر، ودرويش بن اصلان، وميخائيل بن حنون، وعيسى بن صالح، واصلان بن مراد، وهارون بن موسى اليهودي، وحيم بن القرا اليهودي، وجريس بن طعمة النصراني. وكان شيخهم الأوسته سفر بن علي الرومي³.

وتمكننا سجلات المحكمة من الإطلاع على أسعار الكثير من المواد المتداولة في أسواق القدس والتي تحدد من قبل المحتسب والأغا بموافقة القاضي وتسجل في هذه السجلات والتي يجب على التجار الالتزام بها. وهذا يعود إلى دور السلطة في القدس في ضمان مراقبة أسعار السلع الأساسية وعدم التلاعب في أسعارها من قبل التجار وأرباب الطوائف الحرفية. وفي اغلب الأحيان يضمن هذا

2. عطا الله، محمود علي، وثائق الطوائف الحرفية في القدس في القرن السابع عشر، ج 2، نابلس : جامعة النجاح الوطنية، 1992.

3. سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 94، 1 / 8 / 1613، ص. 300.

التحديد والمراقبة أسعار اللحوم بأنواعها المختلفة، والمواد الغذائية كالقمح والشعير والخبز وغيرها بالإضافة إلى الصابون والشموع. ففي تاريخ 2 / 7 / 1683 حضر كل واحد من «إبراهيم ولد سليمان، ويوسف ولد فضل الله، وهم من النصرى الشماعين بالقدس الشريف، واخبروا مولانا الحكم الشرعي اسماعيل افندي ؛ ان سعر الشمع الخام كل رطل بخمس وأربعين مصرية من الجلابة، ويحتاج الى تصفية وكلفة زائدة. نبه عليهم الحاكم الشرعي بأن يبيعوا الشمع المصفى المفصول كل رطل بستين مصرية»⁴.

كما تقدم لنا السجلات أيضا معلومات مفصلة عن الشكاوى التي ترفع ضد شيوخ بعض الطوائف وأعضائها، أو وجوب طاعة أعضاء الطائفة لشيوخهم ؛ أو الشكاوى التي يقدمها شيخ الطائفة ضد أعضاء من طائفته في مجلس المحكمة أمام قاضي القدس. ففي تاريخ 22 / 5 / 1652 حضر إلى مجلس المحكمة أحمد السلاخ شيخ السلاخين بالقدس الشريف مبينا في دعواه : « أن السلاخين بالقدس الشريف أولاد جهال لا يحسنون ذبح الغنم ولا سلخها، وأنه لا يحسن ذبح الغنم وسلخها إلا سليمان بن حنيكات وداود القليني، ويحيى بن أبي الفتح، وسليمان بن كربال، وعلي ابن عجافة». وقد طلب شيخ السلاخين من القاضي : « أن يأمرهم بذبح الغنم وسلخها، وأنه لا يدخل معهم أحدا غيرهم، وأن ينبه على بقية السلاخين الذين لا يحسنون الذبح بأن لا يتعاطوا ذلك، وكل من تعاطى ذلك من المذكورين يخرج من حقه». وتخبرنا الوثيقة أن القاضي امتثل لهذا الطلب وتنفيذا لذلك طلب من المعلم محمد بن عصفور المحتسب ومن شيخ السلاخين بمنع من لا يتقن الصنعة من العمل بها. وفي سياق آخر نبه القاضي على بعض السلاخين للأغنام في القدس وهم الأخوين علي ودرويش ولدي عبد الرحمن عجافة والحاج سليمان الطير وعمر بن شرار من وجوب طاعة شيخ الطائفة وعدم مخالفته، وفي حالة عدم الالتزام بذلك سيستحقون التأديب⁵.

تكشف لنا سجلات محكمة القدس الشرعية والمتعلقة بالحرف عن العلاقات التجارية بين القدس وبين ولايات عربية أخرى خلال العهد العثماني. حيث تبين تصدير بعض المواد إلى خارج فلسطين. فعلى سبيل المثال تشير إحدى الوثائق إلى تصدير بضائع من القدس إلى القاهرة. ففي تاريخ 23 / 4 / 1606 تم شراء 300 قربة بثمان وقدره 157 سلطانيا ذهبا. كما تم شراء عشرين حملا من خيش الشعر بمبلغ وقدره عشر سلطانية ذهب. وتم نقل هذه البضائع من القدس إلى غزة بواسطة أربعة بغال تم استئجارهما لهذا الغرض⁶. كما كان يتم تصدير الصابون إلى مصر⁷.

وفي السياق نفسه أشارت وثيقة أخرى إلى نقل غزل القطن من القدس إلى صيدا حيث يتم بيع ذلك لطائفة الإفرنج الحربية. وكيف ساهم هذا التصدير بإلحاق الضرر بالحاكة بالقدس الشريف حيث تعطلت بذلك صنعتهم. ولذا فقد تقدموا بشكاوى إلى قاضي القدس في تاريخ 10 / 4 / 1654. وعندما سأل القاضي شيخ التجار بالقدس الخواجة عبد الجواد والخواجة أبي النصر السكري، أجاب هؤلاء بأنهم لا يعلمون بأن غزل القطن ينقل أحمالا من القدس إلى صيدا وأنه يباع لطائفة الإفرنج ولم يسبق أن تم ذلك من قبل. وبناء عليه أصدر القاضي أمرا بمنع القيام بهذا الأمر مستقبلا⁸. وهذا لا يعني اقتصار العلاقات الاقتصادية بين القدس والولايات العربية الأخرى على تبادل المنتجات

4. سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 186، 2 / 7 / 1683، ص. 11.

5. سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 161، 12 / 4 / 1662، ص. 323.

6. سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 86، 23 / 4 / 1606، ص. 48.

7. سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 87، 1607، ص. 524.

8. سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 149، 10 / 4 / 1654، ص. 162.

والسبع وإنما شمل أيضا استقرار العديد من التجار والحرفيين «الفلسطينيين» في الولايات العربية الأخرى ومشاركتهم زملائهم في هذه الولايات في العمل الحرفي والانضمام إلى طوائفهم الحرفية. حيث يذكر أندرية ريمون وجود تسعة وتسعين شاميا وفلسطينيا في القاهرة خلال القرن الثامن عشر زاولوا العديد من المهن منهم 28 شخصا عملوا في تجارة الأقمشة السورية واحتكروا تجارة الحرير المستورد من الشام؛ هذا بالإضافة إلى عمل بعضهم في تجارة البن⁹.

الطوائف الحرفية والطائفية الدينية في المجتمع المقدسي خلال القرن 17

كشفت وثائق المحكمة عن مساهمة أبناء الديانات السماوية الثلاث الإسلامية، اليهودية والنصرانية في المجتمع المقدسي وفعاليتها في الطوائف الحرفية. حيث بينت أن المسلمين قد احتلوا المركز الأول من حيث تزعم مشيخة الكثير من الطوائف، وأيضا من حيث عدد الأعضاء من المشاركين فيها. وهذا يعود إلى تشكيلهم غالبية السكان خاصة خلال القرون الثلاثة الأولى من الحكم العثماني. كما تجدر الإشارة إلى ضعف مساهمة المسلمين في بعض الحرف، كالصياغ والخياطين في حين لم يرد ذكر لهم في طوائف أخرى كطائفة الشماعين والحدادين، بمعنى احتكار كل من اليهود والنصارى لهذه الحرف.

كانت نسبة مشاركة اليهود والنصارى أقل، حيث بلغ عدد الطوائف التي شارك فيها النصارى 21 طائفة فقط من 52 طائفة. وتمثلت هذه الطوائف في: «الأساكفة، التجار، الحياك، الحدادون، الخبازون، الخياطون، الدباغون، السرامجية، السكاكينية، السيوفية، الشماعون، الصباغون، الصياغ، الطحانون، العبوية، العطارون، القصابون، القصارون، النجارون، النحاسون، المبيضون. في حين شكلوا أغلبية في بعضها مثل: طائفة الصياغ، كما وجدت حرف كان جميعها من النصارى مثل الحدادين والشماعين¹⁰. كما ذكرت الوثائق تزعم أفراد من النصارى لمشيخة بعض الطوائف في الكثير من الأحيان مثل: الصياغ، الشماعين، العبوية، القصابين، الاساكفة، الخياطين. في حين كان كل مشايخ طائفة الحدادين منهم.

تأتي مشاركة اليهود في الطوائف الحرفية في الدرجة الأخيرة، وهذا يعود إلى قلة عددهم بالمقارنة مع المسلمين والنصارى حيث بلغ عدد الطوائف التي شاركوا فيها 12 طائفة وهي: الأساكفة، الحفارون، الخبازون، الخياطون، الدالون، السرامجية، السلاحون، السوقة، الصياغ، العطارون، الفرازون، القزازون. أما دورهم في مشيخة الطوائف فكان محدودا.

ورغم مشاركة أبناء الديانات السماوية الثلاث في العمل الحرفي في القدس العثمانية، ورغم مشاركتهم في تكوين المجتمع المقدسي، وفي رسم معالم الحياة الاقتصادية في القدس العثمانية إلا أن هنالك قيودا كانت تمارس ضدهم فيما يتعلق بحرية شراء بعض السلع وكيفية استخدامها¹¹. فتشير الوثائق إلى إصدار قاضي القدس محمد أفندي بن إسماعيل زادة، في تاريخ 1642 / 11 / 2. أمرا للتنبيه على شيخ المعاصرة في القدس بضرورة التنبيه على جميع المعاصرة بعدم بيع زيت السيرج إلى اليهود والنصارى لاستخدامه في الكنس والأديرة. وقد هدد القاضي من يخالف هذا الأمر

9. ريمون، اندريه. الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر، ج. 2، ترجمة ناصر أحمد إبراهيم، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005، ص 704-705.

10. عطا الله، محمود علي. وثائق الطوائف الحرفية في القدس في القرن السابع عشر، ج 1، ص 8.

11. سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 123، 1635، ص 312.

بمصادرة ماله وتحويل هذا المال إلى وقف لصالح قبة الصخرة المشرفة¹² .
من خلال الأسماء الواردة في وثائق الطوائف الحرفية يلاحظ غياب أسماء عائلات القدس المتنفة وأعيانها وأشرافها من بين أسماء العاملين في الحرف المختلفة في القدس . ولا تظهر أسماء أبناء هذه العائلات في الوثائق إلا كشهود على القضايا والتعيينات والكفالات المتعلقة بهذه الطوائف . حيث تقتصر أسماء العاملين في الحرف والمهن السائدة في القدس العثمانية على أبناء الطبقة الوسطى أو الدنيا من المسلمين بالإضافة إلى اليهود والنصارى الذين اقتصر عملهم في بعض الحرف التي تتطلب المهارة ورأس المال كالصياغ والشماعون والقصابون والحدادون . أو تلك ذات المستوى المتدني مثل الحفارون والأساكفة . أما أبناء الأعيان والأشراف فقد احتكروا الوظائف الدينية والتعليمية والتولية على مؤسسات الوقف الخيرية .

طائفة الصاغة والاحتكار الطائفي

إن موقع القدس الحضري يمكن التجار والحرفيون من توفير كل ما يلزم ليس لسكان المدينة فقط وإنما أيضا للقرى المجاورة، والذين ينفذ سكانها إلى القدس حيث تتمركز الخدمات الإدارية والبلدية والاقتصادية . ومن بين الحرفيين في القدس نجد الصياغ والذين يساهمون في تزويد قرى القدس بكل ما يلزم من معادن ثمينة . كما أن مكانة القدس الدينية وتمركز المقدسات الدينية فيها واعتبارها قبلة للحجاج الغربيين الشرقيين فيها ساهم في زيادة أهمية حرفة الصاغة وانتشارها . فليس من قبيل الصدفة أن تجارة التحف والمعادن الثمينة في المدينة كانت نشطة بشكل ملحوظ طوال الفترة العثمانية منذ القرن السادس عشر وحتى مطلع القرن العشرين، خصوصا بين اليهود والنصارى .
كان الصياغ يتمركزون في القدس داخل سوق الصاغة والذي يقع في الحارة الإسلامية بمحاذاة حارة المغاربة وحارة اليهود فيما يعرف الآن بطريق باب السلسلة . وخلال الفترة المملوكية ووفق وصف مجير الدين الحنبلي العليمي كان السوق « يمتد من باب المسجد الأقصى إلى دار القرآن السلامية » والسوق عبارة عن شارع تقع الدكاكين على جانبيه، ومسقوف بقناطر تتخللها فتحات لإدخال الضوء، وله مدخلان لكل منهما باب كان يغلق ليلا¹³ . إن تمركز هذا السوق بالقرب من حارة اليهود ليس بحالة فريدة تقتصر على القدس العثمانية فقط وإنما نجد هذه الظاهرة في القاهرة العثمانية أيضا . حيث أشار اندريه ريمون إلى تمركز النشاط التجاري وأشغال الذهب وسك العملة الذي تخصص اليهود في مزاولته بجوار حارة اليهود¹⁴ . وتجدر الإشارة إلى أن سوق الصياغ كان وقفا على قبة الصخرة المشرفة، فقد أظهرت كشوف أجارة الأوقاف في القدس في أواخر العهد العثماني أن هذا السوق قد ضم 51 دكانا تم تأجيرها طوال الفترة العثمانية¹⁵ .

12. سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 132، 11 / 2 / 1642، ص. 5.

13. العليمي، مجير الدين الحنبلي، الأوس الجليل في تاريخ القدس والخليل، تحقيق محمود عودة الكعابنة، ط 1، عمان : مكتبة دنديس، 1999، مجلد 2، ص. 106 ؛ عبلة سعيد المهدي (إعداد) . سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 1، القسم الأول، عمان : مركز الوثائق والمخطوطات - الجامعة الأردنية، 2008، ص. 351 .

14. ريمون، اندريه، الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر، ج. 2، ص. 683 .

15. انظر :

Stoor (M.), *Fondation pieuses en mouvement : de la transformation des statuts de propriété de biens waqfs à Jérusalem, 1858-1917* Damas, Aix-en-Provence : IREMAM et IFPO, 2010, p. 178.

تشير الوثائق المتعلقة بالصياغ بوجود توفر شروط يجب أن تتوفر فيمن يعمل بهذه الحرفة منها المعرفة والدراية بهذه الصناعة، عدم العمل في صنعة أخرى، بمعنى عدم انتمائه إلى طائفة حرفية أخرى. هذا بالإضافة إلى ضرورة حصوله على كفالة يتعهد فيها الكفيل بأن يفي ما على الصانع من التزامات وأمانات في حالة هرب الصانع بمال الناس أو عدم إيفائه بما يطلب منه¹⁶.

« طائفة الصياغ » مصطلح أطلق على كل من يعمل في صناعة وتجارة المعادن النفيسة أنفسهم في نقابة واحدة عرفت باسم « طائفة الصياغ » وهذا ما أطلقت عليه سجلات محكمة القدس الشرعية. ارتبطت هذه الطائفة الحرفية باليهود والنصارى، وهذا لا يعنى عدم وجود أفراد من المسلمين ينضمون إليها. بل أيضا وصل الأمر إلى أن يتولى بعض المسلمين مشيخة الطائفة « شيخ الصياغ » في بعض الأوقات وهذا قد يعود إلى المهارة والخبرة في هذه الصناعة. وكما تشير الوثائق الشرعية أن شيخ الصياغ كان يتم انتخابه من بين الصانع وان لهم الحق في عزله وترشيح خلفا له، على أن يكون القرار الرسمي للتعين والعزل بيد قاضي القدس الشرعي.

ومن خلال الوثائق المتعلقة بطائفة الصياغ في القدس يظهر أن معظم شيوخ الصياغ والعاملين في هذه المهنة كانوا من اليهود والنصارى، وهذا لا يعنى ان هذه الحالة تمثل ظاهرة عامة في مختلف المدن العربية في العهد العثماني. حيث لا نجد ذلك مثلا في القاهرة حيث لم تستطع الأقليات الدينية فيها من الوصول إلى منصب شيخ الطائفة ولا الاضطلاع بمهامه. وان تعيين شيوخ للطوائف من الأقليات الدينية غير الإسلامية ظاهرة نادرة. حيث تشير إحصائيات عام 1801 المتعلقة بالطوائف الحرفية في القاهرة إلى وجود اثنين فقط من شيوخ الطوائف الأقباط هما شيخ طائفة الجواهرية والصاغة. وحسب أندريه ريمون يمثل ذلك حالة استثنائية نجت « عن بعض الأوضاع الخاصة لان القاعدة العامة لم تشهد مثل هذه الاستثناءات، فان وثائق المحاكم التي توفرت لدينا لم تذكر سوى أسماء لشيوخ مسلمين تولوا رئاسة طائفة الجواهرية والصاغة التي ضمت بين جنباتها عددا من النصارى »¹⁷. ولكن أحيانا نادرة كان يتم تعيين شيخ الطائفة من المسلمين كما حصل في تاريخ 20 / 1 / 1681. حيث تشير الوثيقة إلى تعيين الأسته محمد بن عبد الله الصايغ عوضا عن داود بلوكباشي والذي عزل من منصبه بسبب عدم معرفته بحرفة الصياغة وليس له خبرة بتخمين الذهب والفضة والمصاغ والحلي، لأنه رجل عسكري لا يمتلك احد من الصياغ مراجعته بسوء إدارته. حيث شهد بذلك عددا من أبناء هذه الحرفة من النصارى واليهود وهم : (غنيم ولد سرور، ميخائيل ولد جريس، وجريس ولد نصر الله، مسعد ولد الياس، الياس ولد يوسف، عيسى ولد جريس، حنا ولد طعممة، خليل ولد نقولا، إبراهيم ولد طايطيا. وهم من النصارى الصياغ. أما اليهود الصياغ فهم : شاهين ولد عبد الله، موسى ولد موسى، ناصر ولد عبد الله، إبراهيم ولد موسى)¹⁸.

ولكن بعد سنة من تاريخه تم أعادته إلى منصبه كشيخا ومتكلما على طائفة الصياغ إلى جانب الأوسته محمد بن عبد الله، والذي لم يكن في الأصل مسلما وإنما اعتنق الإسلام. ويعود سبب إعادة داود إلى منصبه السابق إلى اعتراضه على التهمة الموجه إليه بعدم أهليته لهذا المنصب حيث اظهر الوثائق التي تثبت تعيينه في هذا المنصب نظرا لأهليته ومعرفته بالصناعة وان التهم الموجه إليه باطله. كما احضر مجموعة من الشهود الذي شهدوا بصدق كلامه وبمهارته بهذه الصناعة ومعرفته

16. سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 119، 1632، ص. 118.

17. ريمون، اندريه، الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر، ج. 2. ص. 757.

18. سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 183، 1681 / 1 / 20، ص. 433.

بهذه الصناعة. وتجدر الإشارة إلى أن هؤلاء الشهود كانوا من اليهود والنصارى وهم (عيسى ولد جريس، مسعد ولد الياس، إسحاق ولد موسى، حليم ولد خضر، وبقية الصياغ بالقدس)¹⁹. وهذا يدل على احتكار النصارى واليهود لحرفة الصياغ، وان وجود مسلمين فيها حالة نادرة جاءت في بعض الأحيان نتيجة لاعتناقهم الإسلام ولم يكونوا في الأصل مسلمين.

كما سبق وان تولي الاوسته أحمد بن الزردكاش وظيفة شيخ الصياغ ولكن الوثائق لا تشير إلى أصله أو الطائفة التي ينتمي إليها. وقد استمر في هذه المهنة مدة تزيد عن عشر سنوات. ولكن تكشف الوثائق عن عدم تعاطي جماعة الصياغ بالقدس معه وإنهم يسبغون أعمالهم دون علمه. ففي تاريخ 20 / 1 / 1653 قدم شكوى إلى قاضي القدس قائلا : « بأن جماعة الصياغ بالقدس يشتركون الذهب والفضة ويزنونها بغير علمه ومعرفته وليس لبعضهم كفيلا، وفي ذلك غدر للناس . وطلب من القاضي التنبيه عليهم بعدم إجراء هذه الأمور بدون علمه»²⁰. كما تشير الوثائق إلى الدور الذي قام به هذا الشيخ بتطهير سوق الصياغ من الأشرار. ففي تاريخ 11 / 3 / 1644، قدم شكوى إلى قاضي القدس ضد اليهودي شالوم الصياغ، وبشارة الذمي متهما هؤلاء بأنهم أشرار وانه لا يرغب بأن يكون تحت سلطته في سوق الصياغ مثل هؤلاء. وطلب من القاضي بأن ينبه عليهم بعدم تعاطي صنعة الصياغ، ولا بالبيع بهذا السوق، وقد استجاب القاضي لطلبه²¹.

وفي بعض الأحيان مارس شيوخ الصياغ التزوير والغش في الصناعات الفضية أو الذهبية، مما دفع العديد من الأشخاص الذين وقعوا ضحية هذا الغش والتزوير إلى رفع الشكاوى إلى قاضي القدس والذي انصف هؤلاء بعد أن تيقن من صدق ادعائهم ضد بعض شيوخ الحرفة. ففي تاريخ 4 / 1 / 1624 حضر إلى مجلس القاضي، السيد محمد ابن المرحوم عفيفي أفندي بصحبة الرجل النصراني أرسلان شيخ الصياغ بمدينة القدس مدعيا في تقرير دعواه انه : « كان قد دفع للمدعي عليه احد عشر قرشا ريبالا وثمانين قطع مصريات والتي تعادل اثنا عشر قرشا أسديا ليشتري بها مئة درهم فضة خالصة، صافية من الزغل والغش ليصنعها له حلية سيف . وانه اشترى له فضة غير خالصة ووضع عليها علامات تعرف بالدمغة إشارة إلى أنها خالصة». وعند سؤال المدعى عليه عن ذلك أجاب بالاعتراف مدعيا انه اشترى له مئة واثنتين وعشرين درهما فضة خالصة، مدموغة، وصنعها حلية للسيف. إلا أن المدعي نفى ذلك. وبناء عليه، أمر القاضي بتصفية الفضة المذكورة، فصفها الرجل المدعو قسطنطين ولد صليب النصراني، ولما ادخل الفضة إلى الروباص – الإناء الذي تصهر فيه المعادن لتصبح خالصة من الشوائب – تبين أن « أرسلان شيخ الصياغ مختلس، كذاب ومزور، يضع الدمغة على الفضة المغشوشة، حتى يوهم الناس بأنها خالصة، وهو لا يليق أن يكون شيخا للصياغ، فعزله القاضي كردعا له ولأمثاله وممن مشى على منواله، تعزيرًا شرعيا لخيانته، وثبوت جنائته، وعزله من وظيفة المشيخة على الصياغ»²². وتشير الوثائق إلى أن القاضي الشيخ محمد أفندي ابن السيد محمود الحسيني قام بتعيين الأستاذ يوسف بن مصطفى شيخا على طائفة الصياغ بمدينة القدس عوضا عن النصراني أرسلان لثبوت خيانته، وثبوت جنائته عند جماعته²³.

19. سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 196، 1695، ص. 501.

20. سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 147، 1653 / 1 / 20، ص. 81.

21. سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 134، 1644 / 3 / 11، ص. 430.

22. سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 107، 1624 / 1 / 4، ص. 246.

23. سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 107، 1624 / 1 / 13، ص. 248.

وفي السياق نفسه نشير الى الشكوى التي قدمتها المرأة صبيحة بنت إبراهيم من سكان قرية لفتا التابعة للقدس على جرجو بن ميخائيل النصراني الصايغ ففي تاريخ 26 / 4 / 1604، قائلة في دعواها: « أنها دفعت للمدعي عليه المذكور خلخاله فضة زنتها اثنان وعشرون درهما ونصف درهم، وسوارتين فضة زنتهما ثمانية عشر درهما، وثلاث وعشرون قطعة مصرية وربع قرش، ليصوغ ذلك لها خلخاله، وانه صاغ لها خلخاله، ودفعتها لها فوجدت زنتها ثلاثة وثلاثون درهما غالبها نحاس». وعند سؤال المدعى عليه، أجاب: «بالاعتراف بأنها دفعت له جميع ما ذكرته». فاحضر القاضي الحاج شمس الدين ابن المرحوم علي بن خالد، شيخ الصياغ بالقدس الشريف، وطلب منه أن يروى خلخاله المدفوع للمدعية ليظهر ما فيها من النحاس. فحضر جماعة من الصياغ وروى خلخاله بالمجلس، فوجد بها فضة خالصة بمقدار ستة عشر درهما قيمتهما خمسون قطعة مصرية، والباقي نحاسا، وخمنت فضة المدعية التي دفعتها للمدعي عليه مع القطع النقدية فوجد قيمتها جميعا مئة وعشرة قطع مصرية، فكان الاختلاس في ذلك ستين قطعة مصرية، الزم بدفعها للمدعية²⁴.

تشير الوثائق إلى انه في اليوم التالي للقضية أي في السابع والعشرين من ذي القعدة أرسل محمد آغا كتحدا مدينة القدس جماعته لإحضار جرجو الصايغ إلى المحكمة إلا أن جماعة من طائفة الصياغ «هاشوا عليهم وضربوهم وخلصوا جرجو من بين أيديهم»²⁵.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع حالات الغش والتزوير والاختلاس التي مارسها أفراد من النصارى واليهود من طائفة الصياغ في القدس قد مورست بحق مواطنين مسلمين.

وعلى النقيض من ذلك تكشف لنا الوثائق تمتع بعض أهل الذمة بالأمانة والصدق، والالتزام بالأعراف وأخلاقيات المجتمع المقدسي العثماني. إذ تشير إحدى الوثائق إلى انه في تاريخ 17 / 9 / 1673، حضر إلى مجلس قاضي محكمة القدس الشرعية حليم بن يهودا المتكلم على طائفة اليهود بالقدس بصحبة كل من: مردخاي الأعمى ولد ياسف اليهودي، وابراهيم، وبلوط ولدي مردخاي، وابراهيم ولد تساوروم، القاصرين عن درجة البلوغ. وذكر حليم أن هؤلاء الأولاد قد عثروا على مبلغا من الذهب: ثمانية عشر ذهبا مغربيا وتسع وثلاثون قطعة ذهب بداخل كوز صغير مكسور الجانب الأعلى». وذلك قبل يومين من تاريخه بينما كانوا يلعبون ويحفرون بأرض الدار الكائنة بمحلة اليهود بالقدس والجارية بملك ياسف والد مردخاي الأعمى. واحضر الذهب المذكور إلى المجلس بحضور جمع من المسلمين وبحضور داود بلوكباشي شيخ الصياغ بالقدس والذي قام بتخمين الذهب وبيعه بناء على أمر من القاضي. وقد صرف المبلغ في ترميم سوق المعرفة الكائن بالمسجد الأقصى بالطرف القبلي. وتم وضع المبلغ الباقي في صندوق قبة الصخرة ليصرف في ترميم السوق المذكور. واعترف ياسف اليهودي أمام مجلس المحكمة بأنه لا حق له في المبلغ المذكور²⁶.

24. سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 84، 26 / 4 / 1604، ص. 291.

25. سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 84، 27 / 4 / 1604، ص. 291.

26. سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 174، 5 جمادى الثانية 1084 / 17 أيلول 1673، ص. 388.

الخاتمة

وختاماً يمكن القول بأن أهل الذمة من يهود ونصارى قد لعبوا دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية في القدس العثمانية رغم قلة عددهم بالمقارنة مع المسلمين خاصة خلال القرون الثلاثة الأولى من الحكم العثماني. فقد شاركوا المسلمين في العديد من المهن والحرف وكان لهم حضور ملموس في العديد من الطوائف الحرفية. فإظهرت الوثائق غلبة الوجود اليهودي والنصراني في بعض الطوائف الحرفية كطائفة الصياغ وسيطرتهم في معظم الفترات التاريخية على مشيخة هذه الطائفة. في حين كان الحضور الإسلامي مغيباً في بعض الأحيان وأيضاً متقطعاً. كما كشفت الوثائق احتكار اليهود والنصارى لحرفتي الشماعين والحدادين التي اقتصرت عليهم عضوية ومشيخة. في حين احتكر المسلمون حوالي ثلاثون حرفاً لم تشاركهم باقي الطوائف في عضويتها أو مشيختها، مثل طائفة الحلوانية، الكعكانية، المعاصرة، العتالين، الفواخيرية.

قائمة المصادر والمراجع

سجلات محكمة القدس الشرعية :

- سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 84، 1604
سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 84، 1604
سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 87، 1607
سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 86، 1606
سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 94، 1613
سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 107، 1624
سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 107، 1624
سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 119، 1632
سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 123، 1635
سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 132، 1642
سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 134، 1644
سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 147، 1653
سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 149، 1654
سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 161، 1662
سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 174، 1673
سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 183، 1681
سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 186، 1683
سجل محكمة القدس الشرعية، رقم 196، 1695

ريمون، اندريه، الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر، ج. 2، ترجمة ناصر احمد إبراهيم، القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة، 2005.
عبلة سعيد المهدي (إعداد)، سجل محكمة القدس الشرعية رقم 1، القسم الأول، عمان : مركز الوثائق والمخطوطات - الجامعة الأردنية، 2008.
عطا الله، محمود علي، وثائق الطوائف الحرفية في القدس في القرن السابع عشر، نابلس : جامعة النجاح الوطنية، 1992.
العليمي، مجير الدين الحنبلي، الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل، تحقيق محمود عودة الكعابنة، ط 1، عمان : مكتبة دنديس، 1999.

Sroor (M.), *Fondation pieuses en mouvement : de la transformation des statuts de propriété de biens waqfs à Jérusalem, 1858-1917* Damas, Aix-en-Provence : IREMAM et IFPO, 2010.